الفصل الرابع: الإطار التحليلي

يقدم هذا الفصل الإطار التحليلي لنظام إحصاءات مالية الحكومة ويصف العلاقات بين عناصره.

ألف- مقدمة

٤-١ تضطلع الحكومة ومشروعاتها العامة بعدد كبير من المعاملات. ويجب تنظيم هذه المعاملات ضمن إطار يتيح تلخيصها وتحليلها حتى يمكن إدارة العمليات الداخلية للحكومة وتقييم أثر الحكومة على الاقتصاد. ولأغراض المساءلة، يمكن تصنيف المعاملات حسب الوحدة الحكومية التي تضطلع بتنفيذها. ويمكن لأغراض تفصيل المشتريات أو لأغراض التخطيط تصنيف المعاملات حسب نوع البند المشترى أو الخدمة المؤداة. ولأغراض إصدار الفواتير أو المراقبة يمكن تصنيف المعاملات حسب فئات المتعاملين المعينين الذين تتعامل معهم الحكومة. ويهدف إطار إحصاءات مالية الحكومة، من جانب آخر، إلى تيسير التحليل الاقتصادي الكلي. ورغم وجود رابطة وثيقة واضحة بين البيانات المحاسبية والإحصاءات الاقتصادية، فإنهما لا يخدمان نفس الأهداف وقد يختلفان في معاملة بنود معينة.

٤-٢ جرى العرف على أن تقوم الحكومات بإمساك حساباتها وفق الأساس النقدي، وقد انعكس ذلك في الإطار التحليلي الوارد في *دليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر عام* ١٩٨٦. ويحقق الاقتصار على إدراج الإيرادات والنفقات النقدية ميزة تتمثل في تركيز اهتمام الحكومة على قيود تمويل عملياتها، الأمر الذي جرى العرف على اعتباره أكثر الأولويات إلزاما لها. غير أن انخفاض أهمية قيود السيولة التي تواجه الحكومات في تنفيذ سياسة المالية العامة، وزيادة خبرة الحكومات في الفصل بين توقيت اتخاذ الإجراء في مجال المالية العامة وتوقيت الدفع مقابله، أديا إلى أن المعاملات النقدية أصبحت لا تسجل بشكل كاف توقيت ذلك الإجراء أو أثره على الاقتصاد. ونتيجة لذلك تزايد عدم الارتياح لاتخاذ المعاملات النقدية كأساس لتقييم سياسة المالية العامة، ويجري حاليا تحول عالمي إلى المحاسبة على أساس الموارد.[١]

٤-٣ يعكس الإطار التحليلي الوارد في هذا الدليل تلك التطورات، وهو معروض في شكل مجموعة من الكشوف المتداخلة المشتقة من *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣ والتي تدمج التدفقات والأرصدة. ويختلف هذا الإطار اختلافا كبيرا عن الإطار المستند إلى الأساس النقدي الوارد في *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام* ١٩٨٦، والذي كان يركز على أرصدة وتدفقات مختارة دون أن يدمجهما. أما الإطار الجديد فييسر إجراء تقييم أشمل للأثر الاقتصادي لنشاط الحكومة وإمكانية استمرار سياسة المالية العامة. وعلى وجه أكثر تحديدا، يتسق استحداث أساس الاستحقاق ودمج الميزانيات العمومية مع التدفقات المتعلقة بالحكومة مع ضرورة تقرير سلوك الحكومة في سياق القيود المتعلقة بفترات زمنية متعددة على ميزانيتها. فعلى سبيل المثال، لن تتوافر إمكانية الاستمرار لسياسات الحكومة إذا أدت إلى انخفاض أكبر مما يجب في صافي قيمة أصولها. ويوفر الإطار أيضا أساسا محسنا لمراقبة الكفاءة في تخصيص واستخدام موارد الحكومة.

باء- الأهداف التحليلية

٤-٤ يعد نظام إحصاءات مالية الحكومة أداة كمية تدعم تحليل المالية العامة. ولإتاحة التحليل الفعال لسياسة المالية العامة، يجب أن تيسر المخرجات الإحصائية للنظام تحديد وقياس ومراقبة وتقييم أثر سياسات الحكومة الاقتصادية وأنشطتها الأخرى على الاقتصاد، وكذلك تحديد وقياس ومراقبة وتقييم إمكانية استمرار تلك السياسات والأنشطة.

---

[١] على سبيل المثال، راجع الجزء الثالث من: International Federation of Accountants, *Government Financial Reporting: Accounting Issues and Practices* (New York, 2000).

٤–٥ لتحقيق الأهداف التحليلية، ينبغي أن يولد الإطار الإحصائي لإحصاءات مالية الحكومة بيانات تتسم بما يلي: (١) تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنظم الإحصائية الاقتصادية الكلية الأخرى (الحسابات القومية وميزان المدفوعات والإحصاءات النقدية والمالية)، (٢) تمكن المحللين من تقييم سلامة الأوضاع المالية لقطاع الحكومة العامة وفق الأساليب الشائع تطبيقها على المنظمات الأخرى في الاقتصاد.[٢]

جيم– تكوين الإطار: العلاقة مع نظام إحصاءات مالية الحكومة السابق

٤–٦ يبني الإطار التحليلي على نظام إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦، ويوسع نطاقه بإدراج عناصر إضافية تعد مفيدة في تقييم سياسة المالية العامة. وقد أدخلت على النظام المذكور ثلاثة أنواع من التغييرات كما يلي:

- زاد التوافق بين تعاريف فرادى المتغيرات الإحصائية وبين المفاهيم الاقتصادية. ومن الأمثلة المهمة على ذلك معالجة الأصول غير المالية، إذ لم يعد بيع تلك الأصول يدرج ضمن الإيرادات كما أن شراءها لم يعد يدرج ضمن المصروفات.

- تم إدخال عدة تعديلات على المفاهيم لتحقيق التجانس بين إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وتشمل التغييرات المهمة في هذا الصدد التحول من تعريف الحكومة المستند إلى الوظائف إلى تعريف مستند إلى الوحدات المؤسسية (راجع الفصل الثاني)، والتحول من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق (راجع الفصل الثالث) والدمج التام للأرصدة والتدفقات.

- تم توسيع الإطار التحليلي السابق لإحصاءات مالية الحكومة ليشمل المعاملات غير النقدية، والتدفقات بخلاف المعاملات، والميزانيات العمومية.

٤–٧ نطاق التغطية الرئيسي في نظام إحصاءات مالية الحكومة يغطي قطاع الحكومة العامة. ومتى تم تصنيف وحدة مؤسسية ضمن قطاع ما (على النحو المحدد في الفصل الثاني) تسجل جميع أرصدتها وتدفقاتها في ذلك القطاع.[٣] ومن الممكن إجراء بعض أنواع التحليلات بكفاءة أكبر إذا استندت إلى إحصاءات تشمل عمليات الشركات العامة. ومن ثم ينبغي إعداد إحصاءات القطاع العام وكذلك إحصاءات قطاع الحكومة العامة. ومن الممكن تطبيق الإطار التحليلي المبين في هذا الفصل على هذين القطاعين بغض النظر عن نطاق التغطية المختار.

دال– عناصر الإطار التحليلي ومفاهيمه

٤–٨ يتألف الجزء الأساسي في الإطار التحليلي من مجموعة من أربعة كشوف مالية. ومن الممكن ضم ثلاثة منها معا للتدليل على أن جميع التغيرات في الأرصدة تنتج عن تدفقات (راجع الشكل البياني ٤–١)، وهذه الكشوف هي كما يلي: (١) بيان عمليات الحكومة، (٢) بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى، (٣) الميزانية العمومية. وإضافة إلى ذلك، يشمل الإطار بيان مصادر واستخدامات النقدية لتوفير معلومات أساسية عن السيولة.

٤–٩ ***بيان عمليات الحكومة*** هو موجز لعمليات قطاع الحكومة العامة في فترة محاسبية معينة. وتمثل المعاملات، في جوهرها، التغيرات في الأرصدة والتي تنشأ عن معاملات متفق عليها بين الوحدات المؤسسية، مثل قيام إحدى الوحدات بيع سلعة أو خدمة وقيام وحدة أخرى بشرائها. ويسلم الإطار أيضا بأن الوحدة المعنية يمكن أن تتصرف بصفتين من حيث المصلحة الاقتصادية، ويدرج كمعاملات بعض البنود التي لا تشترك فيها وحدة مؤسسية أخرى. فعلى سبيل المثال، يسلم مفهوم استهلاك رأس المال الثابت بأن الوحدة المعنية هي مالك الأصل الثابت والمستهلكة للخدمات التي يوفرها ذلك الأصل. وتشكل المعاملات في مجموعها أكبر نصيب من تنفيذ سياسة المالية العامة. وكما هو مبين في القسم التالي، تصنف المعاملات على نحو يوضح أثر سياسة المالية العامة على صافي قيمة قطاع الحكومة العامة، وعلى طلب هذا القطاع على الائتمان، وعلى حيازاته من الأصول والخصوم.

٤–١٠ يعرض ***بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى*** بيانات التغيرات في أرصدة الأصول والخصوم وصافي القيمة، والناشئة من مصادر أخرى بخلاف المعاملات، على هيئة جداول. وبوجه أكثر تحديدا، تمثل *مكاسب الحيازة* التغيرات في الأرصدة والتي تنشأ عن حركات الأسعار، بما في ذلك حركات سعر الصرف.[٤] أما *التغيرات الأخرى في حجم الأصول* فتتعلق بالتغيرات في الأرصدة، والناشئة عن أحداث كاكتشاف أصول جديدة (مثل الرواسب المعدنية) ونفاد أصول أو تدميرها.

---

[٢] تسجل المنظمات في القطاعات الأخرى بالاقتصاد عملياتها في شكل نظم محاسبية متكاملة تشمل بيان الدخل والميزانيات العمومية وبيان التدفقات النقدية.

[٣] كما ورد بيانه في الفصل الثاني، ينتمي البنك المركزي والشركات العامة المالية وغير المالية الأخرى إلى القطاع العام وليس إلى قطاع الحكومة العامة.

[٤] تستخدم عبارة "مكاسب الحيازة" كصياغة مختصرة لعبارة أعم هي "مكاسب وخسائر الحيازة".

الشكل البياني ٤-١: هيكل الإطار التحليلي لإحصاءات مالية الحكومة

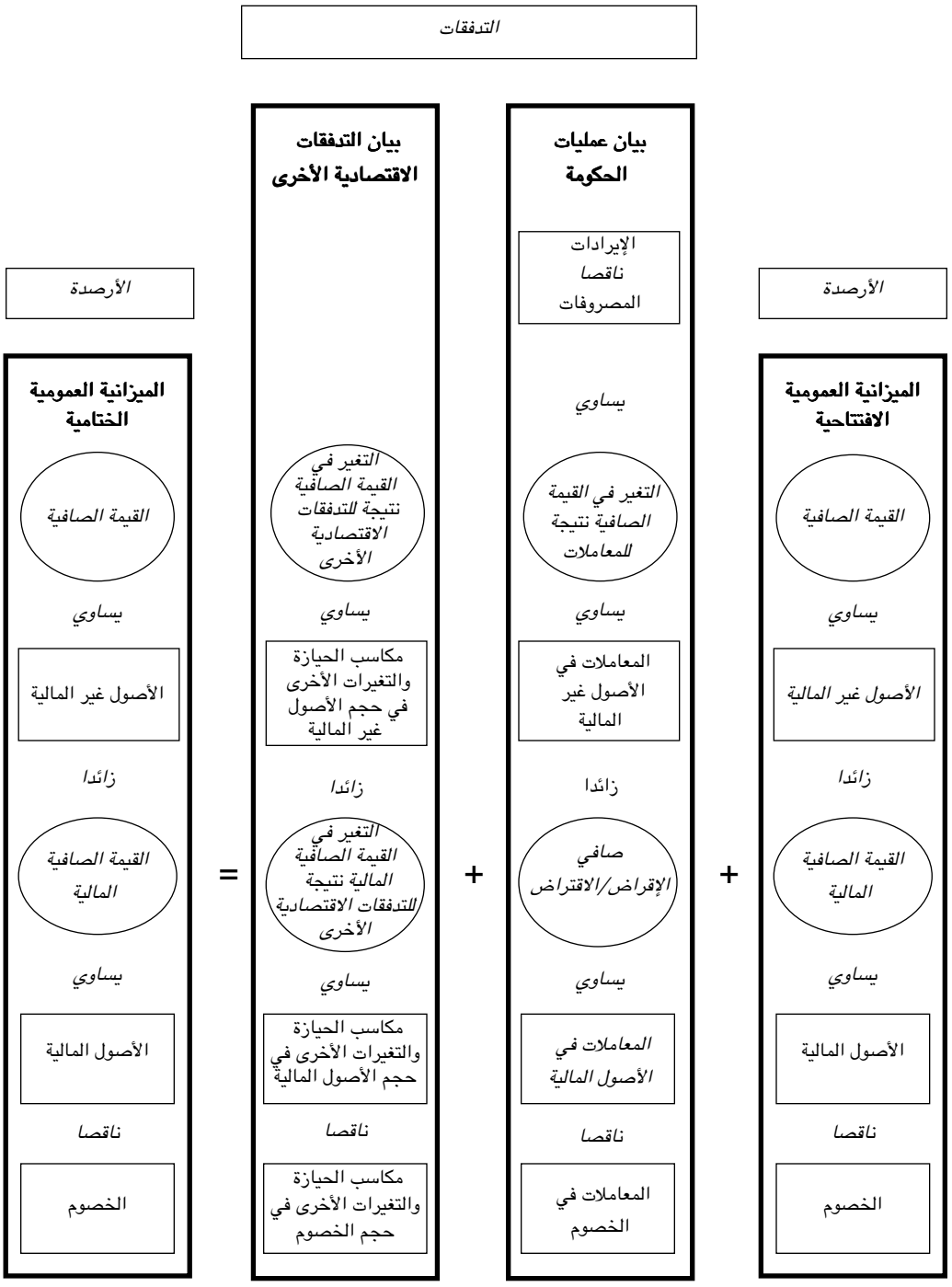

الجدول ٤–١: بيان عمليات الحكومة

المعاملات التي تؤثر على القيمة الصافية:

الإيرادات
ضرائب
مساهمات اجتماعية [GFS]
منح
إيرادات أخرى

المصروفات
تعويضات العاملين [GFS]
استخدام سلع وخدمات
استهلاك رأس المال الثابت [GFS]
فائدة [GFS]
إعانات مالية
منح
منافع اجتماعية [GFS]
مصروفات أخرى

صافي/إجمالي رصيد التشغيل[1]

المعاملات في الأصول غير المالية

صافي اقتناء الأصول غير المالية[2]
أصول ثابتة
تغير في المخزونات
نفائس
أصول غير منتَجة

صافي الإقراض/الاقتراض [GFS][3]

المعاملات في الأصول المالية والخصوم (تمويل):

صافي اقتناء الأصول المالية
محلية
أجنبية

صافي تحمل الخصوم
محلية
أجنبية

[1] صافي رصيد التشغيل يساوي الإيرادات ناقصا المصروفات. وإجمالي رصيد التشغيل يساوي الإيرادات ناقصا المصروفات عدا استهلاك رأس المال الثابت.
[2] اقتناء رأس المال الثابت ناقصا التصرف فيه واستهلاكه.
[3] صافي الإقراض/الاقتراض يساوي صافي رصيد التشغيل ناقصا صافي اقتناء الأصول غير المالية. وهو يساوي أيضا صافي اقتناء الأصول المالية ناقصا صافي تحمل الخصوم.

٤–١١ تسجل ***الميزانية العمومية*** أرصدة أصول وخصوم وصافي قيمة قطاع الحكومة العامة في نهاية كل فترة محاسبية.

٤–١٢ يقدم الإطار شرحا إحصائيا مقنعا للعوامل التي تسبب التغير في صافي قيمة أصول الحكومة وذلك بتقسيم مجموع الأصول ومجموع الخصوم إلى عناصرهما وتحديد مصادر التغيرات فيهما من فترة إلى أخرى من حيث المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى المحددة أعلاه.

٤–١٣ يسجل ***بيان مصادر واستخدامات النقد*** التدفقات النقدية الداخلة والخارجة باستخدام تصنيف مماثل للتصنيف المستخدم في بيان عمليات الحكومة.

هاء– بيان عمليات الحكومة

٤–١٤ يعرض بيان عمليات الحكومة (الجدول ٤–١) تفاصيل المعاملات في الإيرادات والمصروفات وصافي اقتناء الأصول غير المالية وصافي اقتناء الأصول المالية وصافي تحمل الخصوم.[5] وتعرف الإيرادات بأنها الزيادة في القيمة الصافية والناتجة عن المعاملات، أما المصروفات فتعرف بأنها الانخفاض في القيمة الصافية الناتج عن المعاملات. وصافي اقتناء الأصول غير المالية يساوي إجمالي تكوين رأس المال الثابت ناقصا استهلاك رأس المال الثابت زائدا التغيرات في المخزونات والمعاملات في الأصول غير المالية الأخرى.

٤–١٥ يتم اشتقاق رصيدين تحليليين مهمين من بيان عمليات الحكومة. فالإيرادات ناقصا المصروفات تساوي ***صافي رصيد التشغيل***. وينتج عن طرح صافي اقتناء الأصول غير المالية بعد ذلك ***صافي الإقراض (+)/الاقتراض (–)*** الذي يساوي أيضا صافي نتيجة المعاملات في الأصول المالية والخصوم. وإضافة إلى ذلك، يصف الإطار ٤–١ عددا من المتغيرات المهمة الأخرى المستخدمة في تحليل المالية العامة.[6]

٤–١٦ يعد صافي رصيد التشغيل مقياسا موجزا لإمكانية استمرار عمليات الحكومة في الوقت الراهن، وهذا مقارب لمفهوم الادخار زائدا صافي التحويلات الرأسمالية المستحقة القبض في المحاسبة القومية. والجدير بالذكر أن صافي رصيد التشغيل (والتغير المعادل في القيمة الصافية نتيجة للمعاملات) حسب

[5] المقصود، كما تم توضيحه في الفصل الثالث، هو إعداد إحصاءات مالية الحكومة باستخدام أساس الاستحقاق في قيد المعاملات. غير أنه من المسلم به أن حكومات عديدة قد لا يكون بمقدورها إعداد تلك الإحصاءات إلا على أساس نقدي أو على أساس استحقاق جزئي لفترة قادمة. وينبغي استخدام تصنيف التدفقات النقدية المبين بالجدول ٤–٢ إذا لم تتوافر بيانات إلا على الأساس النقدي. وخلافا لذلك، ينبغي استخدام تصنيف المعاملات المبين بالجدول ٤–١ في حالة البيانات المسجلة على أساس الاستحقاق أو على أساس الاستحقاق الجزئي: وباستثناء استهلاك رأس المال الثابت والحسابات الدائنة/المدينة، يمكن تطبيق جميع البنود الواردة في الجدول على بيانات الأساس النقدي وبيانات أساس الاستحقاق. غير أنه لا يمكن تحقيق مزايا النظام المتكامل تكاملا تاما إلا باستخدام بيانات معدة على أساس الاستحقاق.

[6] يعرِّف البنك المركزي الأوروبي (ECB) الإيرادات تعريفا مشابها لتعريفها الوارد بهذا الدليل، ويعرِّف النفقات بأنها مجموع المصروفات وصافي اقتناء الأصول غير المالية. ويعرف العجز/الفائض بأنه الإيرادات ناقصا النفقات ويساوي صافي الإقراض/الاقتراض. وتعد النفقات أحد متغيرات المالية العامة المدرجة في الإطار ٤–١.

التعريف الوارد هنا يستبعد المكاسب والخسائر الناشئة عن التغيرات في مستويات الأسعار والتغيرات الأخرى في حجم الأصول. ومن الممكن عزو عنصر التغير في القيمة الصافية الناشئ عن المعاملات عزوا مباشرا إلى سياسات الحكومة حيث إن الحكومات تسيطر على معاملاتها، ولا يمكن أن ينطبق نفس القول على العناصر الأخرى للتغير الكلي في القيمة الصافية حيث إن الحكومات لا تسيطر على تلك العناصر الأخرى سيطرة مباشرة.

٤-١٧ صافي الإقراض (+)/الاقتراض (-) هو مقياس موجز يشير إلى مدى قيام الحكومة إما بوضع موارد مالية تحت تصرف قطاعات الاقتصاد الأخرى أو استخدام الحكومة للموارد المالية التي تحققها القطاعات الأخرى. ولذلك يجوز اعتبار هذا المقياس مؤشرا للتأثير المالي لنشاط الحكومة على بقية الاقتصاد. ويختلف هذا المقياس عن مفهوم صافي الإقراض/الاقتراض الوارد في *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣في حدود ما يكون لدى الحكومة المعنية من نظام تقاعد غير ممول لمستخدميها. وفي نظام إحصاءات مالية الحكومة، يتم قيد القيمة الحالية لالتزامات أداء المنافع التقاعدية كخصوم، بينما هي غير مسجلة في *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣.[٧]

٤-١٨ وإضافة إلى ذلك، يعرض الجدول ٤-١ ***إجمالي رصيد التشغيل***. ويختلف هذا المقياس عن صافي رصيد التشغيل من حيث إنه لا يشمل استهلاك رأس المال الثابت كمصروفات. وقد يصعب عملا قياس استهلاك رأس المال الثابت، وقد لا يكون بالإمكان الوصول إلى تقدير مقبول له. وإذا كان الأمر كذلك، فربما كان إجمالي رصيد التشغيل أقرب من صافي رصيد التشغيل اتفاقا مع الاعتبارات العملية لأغراض التحليل. غير أنه يفضل صافي رصيد التشغيل لأنه يسجل جميع التكاليف الجارية لعمليات الحكومة.

٤-١٩ قسم الجدول ٤-١ إلى ثلاثة أقسام كما يلي: (١) معاملات الإيرادات والمصروفات، (٢) المعاملات في الأصول غير المالية، (٣) المعاملات في الأصول المالية والخصوم. وتتبع الفقرات التالية هذا الهيكل عند تلخيص مختلف فئات المعاملات، وليس المقصود أن تكون هذه التعاريف والأوصاف شاملة. وهناك إشارة في كل قسم إلى الفصل الذي يشتمل على معلومات أكثر تفصيلا.

[٧] يختلف أيضا مفهوم صافي الإقراض/الاقتراض في نظام إحصاءات مالية الحكومة عن المفهوم المقارب له في *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣، بسبب المعالجة المختلفة لإيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها، كما هو مبين في الفصل الخامس.

١- الإيرادات

٤-٢٠ تصنف جميع المعاملات التي تزيد صافي قيمة قطاع الحكومة العامة كإيرادات.[٨] وتتلقى الحكومات ثلاثة أنواع رئيسية للإيرادات من عملياتها في مجال المالية العامة هي: الضرائب، والمساهمات الاجتماعية، والإيرادات الأخرى. وبالنسبة للعديد من الحكومات، تستكمل الإيرادات من هذه المصادر بالمنح. والجدير بالذكر أن بيع أصل غير مالي لا يعد إيرادا لأنه لا يؤثر على القيمة الصافية، بل إنه يغير تكوين الميزانية العمومية من خلال مبادلة أصل (هو الأصل غير المالي) بأصل آخر (هو حصيلة البيع). (يبين الفصل الخامس تصنيفا مفصلا للإيرادات).

٤-٢١ ***الضرائب*** هي تحويلات إجبارية يتلقاها قطاع الحكومة العامة، وتشتمل الضرائب على الرسوم التي لا تتناسب على الإطلاق بكل وضوح مع تكاليف تقديم الخدمات، ولكن تستبعد منها المساهمات الاجتماعية الإجبارية والغرامات والجزاءات.

٤-٢٢ تشمل ***المساهمات الاجتماعية [GFS]***[٩] متحصلات برامج الضمان الاجتماعي وبرامج أرباب العمل للتأمين الاجتماعي التي تقدم منافع بخلاف منافع التقاعد. وقد تكون مساهمات الضمان الاجتماعي إجبارية أو طوعية وقد يدفعها المستخدمون، أو أرباب العمل نيابة عن مستخدميهم، أو العاملون لحساب أنفسهم، أو الأشخاص غير العاملين. وتختلف مساهمات الضمان الاجتماعي الإجبارية عن الضرائب من حيث إن المدفوعات تعطي للمشتركين ومستفيدين آخرين الحق في الحصول على مزايا اجتماعية معينة في حالة وقوع أحداث معينة مثل المرض أو الشيخوخة. وتعتبر في عداد الضرائب المدفوعات الإجبارية المقدرة على أساس آخر بخلاف الأجر أو مجموع الأجور والرواتب أو عدد المستخدمين، ولكنها مخصصة لبرامج الضمان الاجتماعي. كما أنه في نظام إحصاءات مالية الحكومة لا تعامل المساهمات في برامج التقاعد الموضوعة من جانب أرباب العمل كمساهمات اجتماعية.

٤-٢٣ ***المنح*** هي تحويلات غير إجبارية متلقاة من حكومات أخرى أو من منظمات دولية. وهذه المنح تكمل الإيرادات من موارد الحكومة الخاصة. ويمكن تلقي هذه المنح نقدا أو عينا.[١٠]

[٨] بوجه عام، تنشأ المعاملات التي تزيد القيمة الصافية عن عمليات جارية. والاستثناء الممكن على ذلك هو التحويلات الرأسمالية المستحقة القبض. ووفق التعريف الوارد في *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣، فإن التحويل الرأسمالي هو تحويل لأصل غير نقدي، أو شطب خصوم من جانب دائن ما، أو تحويل نقد تم تدبيره عن طريق التصرف في أصل ما، أو تحويل نقد يكون من المتوقع أو من اللازم أن يستخدمه الطرف المتلقي في امتلاك أصل ما (تستبعد المخزونات في كل حالة). أما في نظام إحصاءات مالية الحكومة، فتصنف التحويلات الرأسمالية المستحقة القبض كإيرادات لأنها تزيد صافي قيمة أصول الحكومة ولا يمكن في أغلب الأحيان تمييزها عن التحويلات الجارية من حيث أثرها على عمليات الحكومة.

[٩] يشير الاختصار [GFS] إلى أن هذا البند يحمل نفس الاسم الوارد في *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣ ولكن بنطاق تغطية مختلف.

[١٠] كانت المنح تعامل في *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام* ١٩٨٦ كتدفق داخل مستقل عن الإيرادات، أما في هذا الدليل فقد أدرجت كجزء من الإيرادات لأنها تفي بمعيار زيادة القيمة الصافية.

٤–٢٤ *الإيرادات الأخرى* وتشمل جميع معاملات الإيرادات غير المصنفة كضرائب أو مساهمات اجتماعية أو منح. والبنود الرئيسية هي مبيعات السلع والخدمات،[١١] والفائدة وأنواع أخرى من دخل الملكية، والتحويلات الطوعية نقدا أو عينا بخلاف المنح، والغرامات والجزاءات.

٢– المصروفات

٤–٢٥ تصنف جميع المعاملات التي تؤدي إلى انخفاض صافي قيمة قطاع الحكومة العامة كمصروفات.[١٢] ولا يعتبر شراء أصل غير مالي مصروفات لأنه لا يؤثر على القيمة الصافية، بل يغير تكوين الميزانية العمومية عن طريق مبادلة أصل (هو الأصل غير المالي) بأصل آخر أو بخصوم أخرى (المبلغ المدفوع مقابل الأصل). والفئات الرئيسية للمصروفات هي تعويضات العاملين، واستخدام السلع والخدمات، واستهلاك رأس المال الثابت، والفائدة، والإعانات المالية، والمنح، والمنافع الاجتماعية، ومصروفات أخرى. وإضافة إلى ذلك، يمكن تصنيف المصروفات حسب الأغراض الوظيفية مثل الصحة أو الحماية الاجتماعية (ويبين الفصل السادس هذين التصنيفين للمصروفات).

٤–٢٦ *تعويضات العاملين [GFS]* هي المكافآت، النقدية أو العينية، المستحقة الدفع للمستخدم مقابل عمل أداه. وإضافة إلى الأجور والرواتب، تشتمل تعويضات العاملين على مساهمات التأمينات الاجتماعية التي تدفعها وحدة من وحدات الحكومة العامة نيابة عن العاملين بها. وتستبعد منها أي تعويضات للعاملين تتعلق بتكوين رأس المال للحساب الذاتي.[١٣] ونتيجة لذلك، فإن مجموع تعويضات العاملين في *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣ يكون أكبر بهذا المقدار من تعويضات العاملين المبينة بالجدول ٤–١.

٤–٢٧ *استخدام السلع والخدمات* هو القيمة الكلية لسلع وخدمات اشتراها قطاع الحكومة العامة للاستخدام في العملية الإنتاجية أو اقتناها لإعادة بيعها مطروحا منها صافي التغير في المخزونات من تلك السلع والخدمات.[١٤] وتستبعد السلع والخدمات المقتناة للاستخدام كتحويلات عينية للأسر أو كمنح بدون استخدامها في عملية إنتاج. وأسوة بتعويضات العاملين، تعامل أي سلع وخدمات استخدمت في تكوين رأس المال للحساب الذاتي كاقتناء لأصول غير مالية.

٤–٢٨ *استهلاك رأس المال الثابت [GFS]* هو هبوط قيمة رصيد الأصول الثابتة خلال الفترة المحاسبية نتيجة للتدهور المادي، والتقادم المعتاد، والتلف العرضي المعتاد،[١٥] ويعتبر دائما مصروفات غير نقدية. ونظرا لصعوبة تقدير هذه المصروفات، يحتسب أحيانا إجمالي رصيد التشغيل، كما هو مبين بالجدول ٤–١، بدلا من صافي رصيد التشغيل أو بالاضافة إليه.

٤–٢٩ *الفائدة [GFS]* هي مصروفات تنشأ على المدين مقابل استخدام أموال وحدة أخرى. ويمكن تصنيف الأداة المالية المغلة للفائدة كودائع أو أوراق مالية عدا الأسهم أو قروض أو حسابات دائنة/مدينة.

٤–٣٠ *الإعانات المالية* هي تحويلات جارية تدفعها وحدات حكومية إلى مشروعات إما على أساس مستوى أنشطتها الإنتاجية أو على أساس كميات أو قيم السلع أو الخدمات التي تقوم تلك المشروعات بإنتاجها أو بيعها أو استيرادها. وتدرج ضمنها التحويلات إلى الشركات العامة وغيرها من المشروعات لتعويضها عن خسائر التشغيل.

٤–٣١ *المنح* هي تحويلات غير إجبارية، نقدا أو عينا، تدفع لوحدة أخرى من وحدات الحكومة العامة أو إلى منظمة دولية.

٤–٣٢ *المنافع الاجتماعية [GFS]* هي تحويلات جارية إلى الأسر لتلبية الاحتياجات الناشئة عن أحداث مثل المرض أو البطالة أو التقاعد أو الإسكان أو ظروف أسرية، وقد تؤدى تلك المنافع نقدا أو عينا. وتسجل تكلفة المنافع الاجتماعية العينية التي تنتجها إحدى وحدات الحكومة العامة مقابل المصروفات ذات الصلة التي تم تحملها لإنتاج السلع والخدمات بدلا من إدراجها في هذه الفئة.[١٦]

٤–٣٣ *المصروفات الأخرى* تشمل جميع معاملات المصروفات غير المصنفة في مكان آخر. وتشمل المعاملات المسجلة هنا المصروفات على الممتلكات بخلاف الفائدة، والضرائب، والغرامات، والجزاءات المفروضة من حكومة على أخرى، والتحويلات الجارية إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر، والتحويلات الرأسمالية بخلاف المنح الرأسمالية، وأقساط ومطالبات التأمين على غير الحياة.

---

[١١] في *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام* ١٩٨٦ أدرجت القيمة الصافية لمبيعات المنشآت السوقية ناقصا تكاليف تشغيل تلك المنشآت كإيرادات (أو كمصروفات إذا كانت تكلفة التشغيل أعلى من الإيرادات)، أما في هذا الدليل فقد أدرج إجمالي مبلغ المبيعات كإيرادات، وتوزع تكاليف التشغيل المختلفة بين كل فئة من فئات المصروفات حسب مقتضى الحال.

[١٢] كما هو متبع بالنسبة للإيرادات، تصنف التحويلات الرأسمالية المدفوعة أو الملتزم بها على وجه آخر كمصروفات. راجع الحاشية رقم ٨.

[١٣] تصنف هذه المعاملات كاقتناء لأصول غير مالية.

[١٤] على سبيل المثال، تسجل السلع المشتراة ولكن غير المستخدمة في نفس الفترة كزيادة في المخزونات لا كاستخدام لسلع وخدمات، على حين تسجل السلع المسحوبة من المخزونات كانخفاض في المخزونات وكإضافة في استخدام السلع والخدمات.

[١٥] يستبعد من هذه الفئة استهلاك رأس المال الثابت المتعلق بالأصول الثابتة المستخدمة في تكوين رأس المال للحساب الذاتي، ويدرج كجزء من قيمة الأصل المنتج.

[١٦] في *نظام الإحصاءات القومية لعام* ١٩٩٣، تصنف أيضا معاشات التقاعد ومنافع التقاعد الأخرى كمنافع اجتماعية، أما في نظام إحصاءات مالية الحكومة فهي تصنف كانخفاض في الخصوم.

٣- معاملة برامج الضمان الاجتماعي وبرامج التقاعد غير الممولة الموضوعة من الحكومة بوصفها رب العمل

٣٤-٤ في نظام إحصاءات مالية الحكومة، تعامل مساهمات الضمان الاجتماعي كإيرادات (وبالتالي كزيادة في القيمة الصافية) وتعامل منافع الضمان الاجتماعي كمصروفات (انخفاض في القيمة الصافية). وتتفق هذه المعاملة مع التحليل التقليدي للمالية العامة. ويرى بعض المحللين أنه ربما كان من الأفضل، عند وجود إطار يغطي فترات زمنية متعددة، اعتبار مساهمات الضمان الاجتماعي كمراكمة لأصول ترتبط بالتزامات مستقبلية. وبالمثل يمكن اعتبار منافع عديدة للضمان الاجتماعي بمثابة إطفاء لالتزامات تحملتها الحكومة من قبل. ولا يطبق هذا الدليل ذلك المنهج إذ أنه من المفهوم أن برامج الضمان الاجتماعي لا تترتب عليها التزامات تعاقدية على الحكومة، أي أنه لا توجد رابطة مباشرة بين المساهمات المدفوعة والمنافع المؤداة في نهاية الأمر. والواقع أنه ليس من غير المألوف أن تقوم الحكومات بتغيير هيكل المنافع من جانب واحد (ومثال ذلك تغيير الظروف التي تصبح بموجبها المنافع مستحقة الأداء أو تغيير مقدار المنافع). ورغم ذلك، من المهم أن تكون الحكومة على علم بالخصوم الاحتمالية الناشئة عما تضعه من برامج للضمان الاجتماعي. ونتيجة لذلك، أدرج بند للتذكرة في الفصل السابع لتسجيل القيمة الصافية الحالية للمنافع المستقبلية المكتسبة بالفعل وفق القوانين واللوائح التنظيمية القائمة.

٣٥-٤ خلافا *لنظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣، في هذا الدليل تنطوي المعاملات في برامج التقاعد غير الممولة الموضوعة من الحكومة بوصفها رب العمل على خصوم تعاقدية على الحكومة لصالح مستخدميها. ونتيجة لذلك يعتبر تلقي المساهمات في تلك البرامج تحملا لخصوم، ويعتبر أداء منافع التقاعد انخفاضا في نفس الخصوم.

٤- المعاملات في الأصول غير المالية[١٧]

٣٦-٤ يسجل القسم الثاني من الجدول ٤-١ المعاملات التي تغير حيازات الحكومة من الأصول غير المالية. وهذه الأصول مصنفة كأصول ثابتة، ومخزونات، ونفائس، وأصول غير منتَجة. (يقدم الفصل الثامن وصفا أكثر استفاضة للمعاملات في الأصول غير المالية).

٣٧-٤ ***الأصول الثابتة*** هي أصول منتَجة تستخدم بصورة متكررة أو مستمرة في عمليات الإنتاج لمدة تزيد على عام. وقد يقصد بالمعاملات في الأصول الثابتة اقتناء أصول جديدة أو إنشاء أصول جديدة للحساب الذاتي أو اقتناء أصول قائمة أو التصرف فيها أو إجراء تحسينات رئيسية على أصول ثابتة وأصول غير منتَجة. ومن الممكن اقتناء الأصول أو التصرف فيها إما بالشراء أو البيع أو المقايضة أو التحويل.

٣٨-٤ ***المخزونات*** هي أرصدة سلعية تقتنيها وحدات الحكومة العامة بغرض البيع أو الاستخدام في الإنتاج أو لاستخدام آخر في وقت لاحق. ويمكن أن تكون هذه السلع أرصدة استراتيجية أو مواد وإمدادات أو عملا جاريا أو سلعا تامة الصنع أو سلعا مقتناة بغرض إعادة البيع. ويتم تقييم المسحوبات من المخزونات بأسعار السوق الجارية وليس بأسعار الاقتناء. وينبغي إظهار أي تغير في قيمة المخزونات بين وقت الاقتناء ووقت السحب منها كمكسب حيازة في "بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى" وليس كإيرادات (مكسب) أو مصروفات (خسارة).

٣٩-٤ ***النفائس*** هي أصول منتَجة لا تستخدم بالدرجة الأولى لأغراض الإنتاج أو الاستهلاك بل يحتفظ بها بوصفها مستودعات قيمة على مر الزمن.

٤٠-٤ ***الأصول غير المنتَجة*** هي أصول تلزم للإنتاج ولكنها غير منتَجة هي نفسها، مثل الأراضي والأصول الجوفية وبعض الأصول غير المنظورة.

٥- المعاملات في الأصول المالية والخصوم

٤١-٤ يسجل القسم الثالث من الجدول ٤-١ المعاملات المالية، وهي معاملات تغير حيازات الحكومة من الأصول المالية والخصوم. والأصول المالية هي أساسا مطالبات على وحدات مؤسسية أخرى ولذلك توجد خصوم مقابلة لها.[١٨] (يبين الفصل التاسع المعاملات في الأصول المالية والخصوم).

٤٢-٤ يمكن تصنيف المعاملات في الأصول المالية بطرق متعددة. ولتيسير العرض، يقتصر الجدول ٤-١ على الإشارة إلى تصنيف الأصول المالية حسبما إذا كانت الخصوم المقابلة قد تحملها مقيم (يشار إليه في الجدول بلفظ "محلي") أو غير مقيم (أجنبي) والعكس بالعكس عند تصنيف الخصوم.

٤٣-٤ هناك تصنيفان آخران للمعاملات المالية في نظام إحصاءات مالية الحكومة. ويستند التصنيف الأول إلى نوع الأدوات المالية التي تنطوي عليها المعاملات المعنية. وفئات هذا

[١٧] يقتصر البحث في هذا القسم على الاقتناء المباشر للأصول غير المالية والتصرف فيها بشكل مباشر (بما في ذلك استهلاك رأس المال الثابت). وقد تيسر وحدات الحكومة تكوين رأس المال العام بتحويل أموال إلى مستويات أخرى للحكومة أو إلى شركات عامة شريطة استخدام تلك الأموال في اقتناء أصول غير مالية. وتدرج هذه المعاملات ضمن المنح الرأسمالية أو ضمن المصروفات الأخرى حسب مقتضى الحال.

[١٨] يستثنى من ذلك الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة لكونهما أصولا مالية لا تشكل مطالبات على وحدات أخرى.

التصنيف هي الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة، والعملة والودائع، والقروض، والأوراق المالية عدا الأسهم، والأسهم وحصص رأس المال الأخرى، واحتياطيات التأمين الفنية، والمشتقات المالية، والحسابات الأخرى الدائنة/المدينة (راجع الجدول ٩–١ بالفصل التاسع). أما التصنيف الثاني فيستند إلى قطاع الطرف المقابل للأداة المالية. وبعبارة أخرى، تصنف الخصوم حسبما إذا الحائز الحالي للأصل المالي المقابل شركة مالية أو شركة غير مالية، أو قطاع الأسر وما إلى ذلك (راجع الجدول ٩–٢ بالفصل التاسع).

٤–٤٤ بوجه عام، يمكن تصنيف المعاملات في الخصوم بنفس طريقة تصنيف المعاملات في الأصول المالية. وهناك تصنيف إضافي يمكن استخدامه، هو ما إذا كان موعد استحقاق الخصوم المعنية قد فات وأصبحت تلك الخصوم متأخرة السداد. وبتسجيل انخفاض في الخصوم عندما يحين أجل سدادها وزيادة مقابلة في بند منفصل على جانب الخصوم، يمكن الإشارة إلى تراكم متأخرات استهلاك الدين كمصدر للتمويل. ويورد الملحق الثاني شرحا لهذه المعالجة بقدر أكبر من التفصيل.

٤–٤٥ يستند التصنيف الممكن الآخر للأصل المالي إلى ما إذا كان شراء الأصل أو التصرف فيه قد تم لأغراض السياسات الاقتصادية العامة أو لأغراض إدارة السيولة. ولا يرد هذا التمييز في "بيان عمليات الحكومة" لكنه يستخدم في الإطار ٤–١ لتعريف ***الرصيد الكلي***. وقد يتحقق اقتناء الأصول المرتبطة بالسياسات الاقتصادية لعدة أسباب مثل تشجيع صناعات جديدة، أو مساعدة شركات حكومية متعثرة، أو مساعدة مؤسسات أعمال معينة تعاني ضائقة اقتصادية. ويمكن أن تأخذ تلك المعاملات أشكالا عدة، منها القروض، وأوراق حقوق الملكية، وسندات الدين. ونظرا لأن هناك عنصر إعانة مالية في تلك المعاملات في أغلب الأحيان، من المفيد تصنيفها في فئة منفصلة حتى يمكن معاملتها في بعض التحليلات كتدفقات ذات خصائص مماثلة للإيرادات والمصروفات.[١٩] ومن المفترض أن جميع المعاملات الأخرى في الأصول المالية تجرى لأغراض إدارة السيولة. وبعبارة أخرى، يتم اقتناء الأصول لكي تدر معدل عائد سوقي مع إبقاء قدر كاف حاضر من الأموال في نفس الوقت لتمويل العمليات اليومية.

واو– عمليات الحكومة النقدية

٤–٤٦ رغم أنه من المرغوب قيد التدفقات على أساس الاستحقاق، من المهم توافر المعلومات عن مصادر واستخدامات النقد من أجل تقييم وضع السيولة لدى قطاع الحكومة العامة. ويوضح ***بيان مصادر واستخدامات النقد*** (الجدول ٤–٢) مجموع المبالغ النقدية المولدة أو المستوعبة من خلال ما يلي: (١) العمليات الجارية، (٢) المعاملات في الأصول غير المالية، (٣) المعاملات التي تنطوي على أصول مالية وخصوم بخلاف النقدية

الجدول ٤–٢: بيان مصادر واستخدامات النقد

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

الإيرادات النقدية من أنشطة التشغيل
- ضرائب
- مساهمات اجتماعية
- منح
- إيرادات أخرى

المدفوعات النقدية لأنشطة التشغيل
- تعويضات العاملين
- مشتريات سلع وخدمات
- فائدة
- إعانات مالية
- منح
- منافع اجتماعية
- مدفوعات أخرى

صافي تدفقات النقد الداخلة من أنشطة التشغيل

التدفقات النقدية من الاستثمارات في الأصول غير المالية:

مشتريات الأصول غير المالية
- أصول ثابتة
- أرصدة استراتيجية
- نفائس
- أصول غير منتَجة

مبيعات الأصول غير المالية
- أصول ثابتة
- أرصدة استراتيجية
- نفائس
- أصول غير منتَجة

صافي تدفقات النقد الخارجة من استثمارات في أصول غير مالية

الفائض/العجز النقدي[١]

التدفقات النقدية من أنشطة التمويل

صافي اقتناء الأصول المالية بخلاف النقد
- محلية
- أجنبية

صافي تحمل الخصوم
- محلية
- أجنبية

صافي تدفقات النقد الداخلة من أنشطة تمويلية

صافي التغير في رصيد النقدية[٢]

[١] صافي التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة التشغيل ناقصا التدفقات النقدية الخارجة من الاستثمارات في الأصول غير المالية.
[٢] الفائض/العجز النقدي زائدا صافي التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة التمويل.

[١٩] في *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام* ١٩٨٦ كان صافي اقتناء الأصول المالية لأغراض السياسات الاقتصادية يسمى "الإقراض ناقص السداد" وكان يشار إليه في أغلب الأحيان بعبارة "صافي الإقراض". وينبغي عدم الخلط بين هذه المصطلحات ومصطلح "صافي الإقراض/الاقتراض" المستخدم في هذا الدليل.

ذاتها. وصافي التغير في وضع النقدية لدى الحكومة هو مجموع النقد الصافي المتحصل من هذه المصادر الثلاثة.

٤-٤٧ المقصود بالنقد هو رصيد النقدية وما في حكمها. ويقصد برصيد النقدية العملة الورقية والمعدنية المحتفظ بها والودائع تحت الطلب لدى بنك أو مؤسسة مالية أخرى. أما ما يعتبر في حكم النقدية، فهو الاستثمارات العالية السيولة التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد حاضر متى اختارت الحكومة ذلك وعمليات السحب على المكشوف التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من وظيفة إدارة النقدية.

٤-٤٨ على خلاف "بيان عمليات الحكومة" المعد على أساس الاستحقاق (الجدول ٤-١)، يعكس "بيان مصادر واستخدامات النقد" (الجدول ٤-٢) القيد على الأساس النقدي. وهذا يعني من الوجهة الفعلية أن المعاملات تسجل عند تلقي النقد أو عند إجراء مدفوعات نقدية. وتتوافر معلومات إضافية مفيدة من تحليل الفروق بين الجدولين ٤-١ و٤-٢. وهناك فئتان عريضتان للمعاملات مسجلتان في الجدول ٤-١ ولكنهما غير مسجلتين في الجدول ٤-٢:

- ***المعاملات التي سوف تسوى نقدا في المستقبل***: في القيد على أساس الاستحقاق، يدرج شراء السلع والخدمات عندما تنتقل ملكية السلع من جهة إلى أخرى أو عندما تقدم الخدمات. وقد لا تتم المدفوعات النقدية ذات الصلة حتى فترة محاسبية لاحقة، وفي هذه الحالة لن تدرج تلك المدفوعات في الجدول ٤-٢ في نفس الفترة التي تظهر فيها في الجدول ٤-١. وبالمثل، يمكن تلقي الإيرادات نقدا قبل اقتنائها من تسليم السلع أو تقديم الخدمات إلى المشتري. كذلك قد تكون هناك معاملات في أصول وخصوم سوف تسوى نقدا في فترات مستقبلية، مثل الفائدة المتراكمة من استهلاك الخصم على سند بدون قسيمة أو سند مخصوم آخر.
- ***المعاملات التي لا تتم نقدا بحكم طبيعتها***: لا يمكن أن يكون استهلاك رأس المال الثابت أو المعاملات المحتسبة أو معاملات المقايضة أو المعاملات العينية الأخرى، إلا معاملات غير نقدية.

زاي- بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى

٤-٤٩ يعرض الجدول ٤-٣ المعنون "بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى" العوامل المؤثرة على صافي قيمة أصول الحكومة التي لا تنتج عن معاملات الحكومة. وهي مصنفة كتغيرات إما في قيمة أو في حجم الأصول والخصوم وصافي القيمة. والبند الموازن في هذا البيان هو ***التغير في القيمة الصافية الناتج عن التدفقات الاقتصادية الأخرى***. (يورد الفصل العاشر وصفا للتدفقات الاقتصادية الأخرى).

الجدول ٤-٣: بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى

التغير في القيمة الصافية الناشئ عن التدفقات الاقتصادية الأخرى

الأصول غير المالية
مكاسب حيازة
تغيرات في الحجم أخرى

الأصول المالية
مكاسب حيازة
تغيرات في الحجم أخرى

الخصوم
مكاسب حيازة
تغيرات في الحجم أخرى

٤-٥٠ يطلق مصطلح مكاسب الحيازة على التغيرات في قيمة الأصول والخصوم وصافي القيمة التي ترجع إلى الآثار السعرية وحدها. وقد تنشأ من التغيرات في المستوى العام للأسعار أو التغيرات في الأسعار النسبية. وتنتج التغيرات في سعر الصرف أيضا مكاسب حيازة في الأصول المالية والخصوم المحررة بعملة أجنبية.

٤-٥١ قد تكون هناك أسباب عدة وراء نشأة التغيرات في حجم الأصول والخصوم غير الناتجة عن معاملات. ويمكن أن توصف تلك التغيرات بأنها ناتجة عن أحداث استثنائية أو غير متوقعة أو عن أحداث عادية أو عن إعادة التصنيف.

- ***الأحداث الاستثنائية أو غير المتوقعة***، وتشمل الخسائر الناجمة عن الزلازل والفيضانات والحرائق والرياح والحروب وكوارث أخرى. وتشمل هذه الأحداث أيضا الديون المعدومة التي يشطبها الدائنون، وأعمال الاستيلاء دون تعويض، وهجر مرافق إنتاجية قبل اكتمال إنشائها، والتقادم غير المتوقع للأصول، وتدهور الأصول الثابتة غير المتوقع نتيجة للتلوث، والخسائر الاستثنائية في المخزونات.
- ***الأحداث العادية***، وتشمل اكتشاف أصول جوفية، ونفاد أصول جوفية عن طريق استخراجها، وتسجيل براءات الاختراع، والتغير في خصوم برنامج محدد المنافع لمعاشات التقاعد الناشيء عن التغير في المنافع المغطاة، واعتبار بنيان ما أثرا تاريخيا، والنمو الطبيعي للموارد البيولوجية غير المفتلحة.
- تحدث ***إعادة التصنيف*** عندما يبدأ جزء من إحدى وحدات الحكومة العامة في العمل بقدر من الاستقلالية يكفي لتصنيفه كشبه شركة، وعندما يتم تحويل وحدة من وحدات الحكومة

العامة إلى شركة عامة أو العكس بسبب حدوث تغير في عملياتها أو في الأسعار التي تتقاضاها عن خدماتها، وعندما تحدث إعادة هيكلة أو اندماج لوحدات الحكومة العامة وشركات عامة. وفي هذه الحالات قد تضاف أصول وخصوم إلى الميزانية العمومية لقطاع الحكومة العامة أو تحذف منها.

حاء- الميزانية العمومية

٤-٥٢ يبين الجدول ٤-٤ ***الميزانية العمومية***. وتعرض الميزانية العمومية أرصدة الأصول والخصوم في نهاية الفترة المحاسبية المعنية. وتدرج في الميزانية العمومية أيضا ***القيمة الصافية***، التي تعرف بأنها مجموع الأصول ناقصا مجموع الخصوم. والتغير في القيمة الصافية هو المقياس المحبذ لتقييم إمكانية استمرار أنشطة المالية العامة.

٤-٥٣ قد يكون من الصعب إعطاء قيم سوقية لبعض الأصول غير المالية المملوكة للحكومة، ويقتصر التركيز في بعض التحليلات على الأصول المالية لقطاع الحكومة العامة لا على مجموع الأصول. ونتيجة لذلك، تعرَّف ***القيمة الصافية المالية*** المبينة أيضا في الجدول ٤-٤ بأنها مجموع الأصول المالية ناقصا مجموع الخصوم.

١- الأصول الحكومية

٤-٥٤ الأصول المدرجة في الميزانية العمومية لقطاع الحكومة العامة هي الأصول التي تمارس عليها وحدات الحكومة العامة حقوق الملكية والتي يمكن لهذه الوحدات أن تستمد منها منافع اقتصادية عن طريق اقتنائها أو استخدامها خلال فترة زمنية. وتستبعد من هذه الفئة الأصول التي لا تملكها وحدة من وحدات الحكومة العامة أو تسيطر عليها والأصول التي ليست لها قيمة اقتصادية.

٤-٥٥ كما هو مبين في الجدول ٤-٤، تصنف الأصول بنفس الطريقة التي تصنف بها المعاملات في الأصول. وتكون الأصول إما غير مالية أو مالية. وتصنف الأصول غير المالية بعد ذلك إلى أصول ثابتة أو مخزونات أو نفائس أو أصول غير منتَجة. وتصنف الأصول المالية حسب إقامة الطرف المقابل وحسب نوع الأداة. ويمكن تصنيف الأصول المالية أيضا حسب قطاع الطرف المقابل (يرد في الفصل السابع وصف لتصنيف الأصول).

٢- الخصوم الحكومية

٤-٥٦ الخصوم هي التزامات بتقديم قيمة اقتصادية إلى وحدة مؤسسية أخرى. وتنطبق على الخصوم أيضا معظم التصنيفات التي تنطبق على الأصول المالية. ويبين الجدول ٤-٤ تصنيفا حسب الإقامة أولا ثم حسب نوع الأداة (يرد في الفصل السابع وصف لتصنيف الخصوم).

طاء- مقاييس موجزة إضافية لأغراض سياسة المالية العامة

٤-٥٧ من المرجح أن تكون المتغيرات والأرصدة بخلاف المدرج في الجداول الرئيسية لإطار إحصاءات مالية الحكومة مفيدة، وذلك حسب أهداف التحليل الجاري. ويرد في الإطار رقم ٤-١ وصف لبعض أهم المؤشرات التي يرجح استخدامها.

الجدول ٤-٤: الميزانية العمومية

	الميزانية العمومية الافتتاحية	الميزانية العمومية الختامية
القيمة الصافية		
الأصول غير المالية		
أصول ثابتة		
مخزونات		
نفائس		
أصول غير منتَجة		
الأصول المالية		
محلية		
عملة وودائع		
أوراق مالية عدا الأسهم		
قروض		
أسهم وحصص رأسمال أخرى		
احتياطيات التأمين الفنية		
مشتقات مالية		
حسابات أخرى دائنة		
أجنبية		
عملة وودائع		
أوراق مالية عدا الأسهم		
قروض		
أسهم وحصص رأسمال أخرى		
احتياطيات التأمين الفنية		
مشتقات مالية		
حسابات أخرى دائنة		
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة		
الخصوم		
محلية		
عملة وودائع		
أوراق مالية عدا الأسهم		
قروض		
أسهم وحصص رأسمال أخرى (شركات عامة فقط)		
احتياطيات التأمين الفنية [GFS]		
مشتقات مالية		
حسابات أخرى مدينة		
أجنبية		
عملة وودائع		
أوراق مالية عدا الأسهم		
قروض		
أسهم وحصص رأسمال أخرى (شركات عامة فقط)		
احتياطيات التأمين الفنية [GFS]		
مشتقات مالية		
حسابات أخرى مدينة		

الإطار ٤–١: مقاييس تحليلية لسياسة المالية العامة

لأغراض التحليل الاقتصادي الكلي، تشمل مقاييس سياسة المالية العامة الأرصدة الأساسية الثلاثة التي تندرج في نظام إحصاءات مالية الحكومة، والأرصدة الأخرى التي تستخدمها مختلف المؤسسات (بما في ذلك صندوق النقد الدولي) ومقاييس اقتصادية كلية مهمة أخرى للتدفقات والأرصدة. ويمكن أن تنطبق هذه المتغيرات على مختلف مستويات الحكومة أو على قطاع الحكومة العامة أو على القطاع العام.

الأرصدة الأساسية في نظام إحصاءات مالية الحكومة

صافي/إجمالي رصيد التشغيل	صافي رصيد التشغيل يساوي الإيرادات ناقصا المصروفات. وإجمالي رصيد التشغيل يساوي الإيرادات ناقصا المصروفات عدا استهلاك رأس المال الثابت.
صافي الإقراض/الاقتراض	صافي رصيد التشغيل ناقصا صافي اقتناء الأصول غير المالية (أو إجمالي رصيد التشغيل ناقصا صافي اقتناء الأصول غير المالية الذي يستبعد أيضا استهلاك رأس المال الثابت). وصافي الإقراض/الاقتراض يساوي أيضا صافي اقتناء الأصول المالية ناقصا صافي تحمل الخصوم.
الفائض/العجز النقدي	صافي تدفق النقد الداخل من أنشطة التشغيل ناقصا صافي تدفق النقد الخارج من استثمارات في أصول غير مالية

أرصدة أخرى

رصيد المالية العامة الكلي	صافي الإقراض/الاقتراض المعدل من خلال إعادة ترتيب المعاملات في الأصول والخصوم التي تعتبر لأغراض السياسة الاقتصادية العامة. وعلى وجه الخصوص، تدرج جميع المتحصلات المتحققة من الخصخصة (بما في ذلك بيع أصول ثابتة) كبنود مالية، وتصنف الإعانات المالية المقدمة في شكل قروض كمصروفات.[١]
رصيد المالية العامة الكلي المعدل	رصيد المالية العامة الكلي (أو صافي الإقراض/الاقتراض) المعدل لاستبعاد بعض منح الإيرادات أو جميعها، أو بعض الأنشطة المنفصلة عن سائر الاقتصاد مثل قطاع النفط أو المعاملات الكبيرة وغير المتكررة التي يمكن أن تشوه تحليل المالية العامة، أو جميع هذه البنود.[١]
الرصيد الأساسي الكلي	رصيد المالية العامة الكلي زائدا صافي مصروفات الفائدة
رصيد التشغيل الأساسي	صافي رصيد التشغيل زائدا صافي مصروفات الفائدة
إجمالي الادخار	إجمالي رصيد التشغيل ناقصا صافي تحويلات رأس المال المستحقة القبض، بما في ذلك صافي المنح الرأسمالية وضرائب رأس المال (رمزا التصنيف رقم ١١٣٣ و١١٣٥ بنظام الحسابات القومية)

متغيرات اقتصادية كلية أخرى

عبء المالية العامة	الإيرادات الضريبية زائدا مساهمات الضمان الاجتماعي الإجبارية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)
مجموع النفقات	المصروفات زائدا صافي اقتناء الأصول غير المالية (مع استبعاد النفائس، إن أمكن)
تكوين مجموع النفقات	تقسيم مجموع النفقات باستخدام التصنيف الوظيفي (تصنيف وظائف الحكومة COFOG، راجع الفصل السادس)
إنفاق الحكومة على الاستهلاك النهائي	محسوبا على سبيل التقريب من تعويضات العاملين، زائدا استخدام السلع والخدمات، زائدا استهلاك رأس المال الثابت، ناقصا مبيعات السلع والخدمات، زائدا المشتريات بغرض التحويل المباشر إلى الأسر (أهمها منافع اجتماعية عينية)
إجمالي الاستثمار	اقتناء الأصول غير المالية ناقصا التصرف في تلك الأصول (مع استبعاد النفائس، إن أمكن)

الثروة والدين

صافي وضع الثروة	صافي القيمة الذي يساوي الرصيد الكلي للأصول ناقصا الخصوم
صافي وضع الثروة المالية	الرصيد الكلي للأصول المالية ناقصا الخصوم
وضع إجمالي الدين	رصيد جميع الخصوم عدا الأسهم وحصص رأس المال الأخرى والمشتقات المالية
الخصوم الاحتمالية	رصيد ضمانات الحكومة (القطاع العام) الصريحة زائدا القيمة الصافية الحالية لالتزامات برامج الضمان الاجتماعي

[١] يمكن تعديل صافي رصيد التشغيل، والفائض/العجز النقدي، والأرصدة الأخرى بصورة مماثلة.